المسائل العقدية لأهل السنة والجماعة في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِير) الشورى الآية 11

د.فاطمة بنت عبد الله ناصر الشهري

أستاذ العقيدة المساعد - كلية الشريعة والأنظمة
جامعة الطائف
المملكة العربية السعودية

مستخلص:

إن علم العبد بربه تعالى من أشرف العلوم و أعظمها ، و لا يتم إلا بمعرفة أسمائه الحُسنى وصفاته العُلى ، ولا تحصل هذه المعرفة المفصلة به سبحانه إلا بتدبر آياته الكونية والشرعية ، وإمعان النظر في دلائلها على وحدانيته تعالى وكمال صفاته سبحانه . و لعل أكثر من انحرف في هذا الباب أنه لم يستطيع التوفيق بين ما يجب له عزّ و جلّ في باب الأسماء والصفات وبين التنزيه الوارد في آية ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [1] فوقع في المحظور تعطيلاً أو تمثيلاً . لذا كان لزاماً بيان أهم المسائل العقدية التي تضمنتها هذه الآية أعلاه وفق منهج أهل السنة.تهدف الدراسة إلى بيان أصول اعتقاد أهل السنه والجماعة في قوله تعالى﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ ودلالتها على كمال أسمائه -سبحانه-الحسنى وصفاته العليا . تكمن أهمية الدراسة في :إبراز وسطية أهل السنة والجماعة في نصوص الصفات بين المعطلة والممثلة .الإثراء العلمي لدراسة نصوص الصفات على معتقد أهل السنة والجماعة .ويخضع منهج الدراسة لمنهجين : الأول : المنهج الاستنباطي القائم على بيان أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، ومن ثم إجراؤها على معاني الآية المقصودة بالدراسة .الثاني :المنهج الاستقرائي الاستدلالي القائم على جمع المادة العلمية من كتاب الله وصحيح السنة، وأقوال أهل العلم . من أهم النتائج التي توصلت إليها: القول في صفاته عز وجل كالقول في ذاته سبحانه، فلما كان له ذات حقيقية لا تماثل غيرها من الذوات . أن جحد الصفات القائمة بذات الله عز وجل هو في الحقيقة جحد للخالق سبحانه.

الكلمات المفتاحية: التعطيل ، المثيل ، الشرك ، السميع، البصير.

Doctrinal issues in Quranic verse: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) There is nothing like unto Him, and He is the All-Hearing, the All-Seeing

Dr.Fatemh Abdullah Naser Alshehri

Abstract:

Gaining the necessary knowledge of God is one of the most honorable and greatest sciences. It is done only by knowing His Good

Names and His Highest Attributes. This detailed knowledge is obtained only by managing His universal and religious verses, and by looking carefully at its indications of His Unity and the perfection of His Attributes. Perhaps more than anyone who has not been able to reconcile what needs to be done with the section of Names and Attributes and with the impartiality of the verse (nothing like unto Him) has fallen into the forbidden disruption or representation.It was therefore necessary to indicate the most important doctrinal issues included in this above verse in accordance with the Ahlu Sunna curriculum.The study aims to demonstrate the origins of the belief of the Sunni people in the verse intended for the study, and its indication of the completeness of His Good Names and His Highest Attributes. The significance of the study is: To highlight Ahlu Sunna Wal Jama 'a's medial in terms of the texts of God's Highest Attributes between the disabled and the representative. Scientific enrichment to study the texts of God's Highest Attributes according to the belief of Ahlu Sunna Wal Jama 'a.The study curriculum is subjected to two methodologies:First: The extractive approach based on the statement of the origins of Ahlu Sunna Wal Jama 'a belief in God's Names and His Attributes section, and then used it on the meaning of the verse intended for study.Second: The evidentiary inductive approach based on the collection of scientific material from the Holy Quran and Sunnah, and the words of the people of science.The main findings are:- To say in His Highest Attributes is as the same as to say in His Own Almighty, since He has a True Self that is not the same as others.The exaltation of the Highest Attributes of God Almighty is in fact an injustice to the Creator Almighty.God knows, may God's prayer be given to our Prophet Muhammad peace be upon him and his companion.

Key words: deactivation - methyl - polytheism - hearing - eyesight

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له ... وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[2].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (3)

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فإنه لما كان كل علم يكتسب شرفه بشرف المعلوم ، كان علم العقيدة من أشرف العلوم وأجلها نفعاً لتعريفه بالله تعالى ، ودلالته على أسمائه الحسنى وصفاته العلى ، قال الإمام مالك : « محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد » .(4)

وقال الحافظ هبة الله اللالكائي : « سياق ما يدل من كتاب الله عزّ و جلّ وما روي عن رسول الله ﷺ على أن وجوب معرفة الله تعالى وصفاته بالسمع لا بالعقل » (5). ولذلك أولى سلف الأمة رحمهم الله تعالى كل العناية بمستند هذه العقيدة الإسلامية ومعينها وهما كتاب الله - نظراً وفكراً وتفسيراً وشرحاً - وسنة رسوله ﷺ - رواية ودراية وتصحيحاً - فلا سبيل للنجاة والفوز إلا بهما.ولا تكون المعرفة الحقّة بأسمائه وصفاته إلا بإثبات ما أثبته سبحانه لنفسه في كتابه العظيم ، أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته الصحيحة ،و إثبات معانيها وأحكامها على الوجه اللائق بعظمته ،من غير نفي ، ولا تعطيل، ولا تحريف ، ولا تمثيل،و نفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسولهﷺ من النقائص والعيوب ، فهذا مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات . و لعل أكثر من انحرف في هذا الباب أنه لم يستطيع التوفيق بين ما يجب له عزّ و جلّ في باب الأسماء والصفات وبين التنزيه الوارد في آية ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (6) فوقع في المحظور تعطيلاً أو تمثيلاً .

لذا كان لزاماً بيان أهم المسائل العقدية التي تضمنتها هذه الآية وفق منظور أهل السنة والجماعة ،وجعلتها تحت مسمى « المسائل العقدية لأهل السنة والجماعة في قوله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ » (7)

ملتمسة التوفيق والسداد من الله تعالى، راجية النفع لكاتبته ، ولكل من نظر فيه.

مشكلة البحث :

عدم قدرة بعض الفرق على التوفيق بين ما يجب لله عزّ و جلّ في باب الأسماء والصفات وبين التنزيه الوارد في آية﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(8) فوقعوا في التعطيل أو التمثيل ، فجاء البحث مبيناً ، و مزيلاً لهذا الإشكال .

أهداف البحث :

1. بيان المنهج الحق في صفاته تعالى، وهو إجراؤها على ظاهرها دون تشبيه أو تعطيل.
2. تقرير قاعدة الكمال في حقه سبحانه، والتي تنص على أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه بحال من الأحوال فالخالق أولى به .
3. الإسهام في خدمة كتاب الله تعالى ببيان معانيه على منهج السلف الصالح .

أهمية البحث :

1. إبراز المعتقد الحق في آيات الأسماء والصفات بما يحقق العبودية لله تعالى ، ويرد على المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذا الباب .
2. إثراء المكتبة الإسلامية بما يخدم معتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات .

الدراسات السابقة :

توجد دراسات تناولت الآية ، منها على سبيل المثال:

1. ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ قاعدة عقدية قرآنية في باب الصفات، إعداد: د / أبو زيد محمد مكي، عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية،المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات،المجلد الثالث،العدد الخامس والعشرون،(27 صفحة) نوفمبر2021م.
2. المسائل العقدية في قول الله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ،كريكار عوزير إسماعيل قادر ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 61 ، ج 3 ، (17صفحة).
3. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، المنهج الأمثل في الأسماء والصفات، دراسة وصفية تحليلية ، د/ خالد حسين حمدان، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، مجلة الجامعة الإنسانية، المجلد الثامن، العدد الثاني، يونيو 2010م .

وقد أضفت عليها مسائل أخرى لأهل السنة في الآية أعلاه ،أمثال :

- تقرير المقصد الأعظم من الخلق وهو تحقيق التوحيد .
- الصفات دالة على الله وليست غيره ... الخ

منهج البحث :

أولاً: يخضع منهج الدراسة لمنهجين :

الأول : المنهج الاستنباطي القائم على بيان أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، ومن ثم إجراؤها على معاني الآية المقصودة بالدراسة .

الثاني :المنهج الاستقرائي الاستدلالي القائم على جمع المادة العلمية من كتاب الله الكريم ، وصحيح السنة المطهرة ، وأقوال أهل العلم المعتبرة من أهل السنة والجماعة .

ثانياً: عمدت الباحثة إلى التقيد بالخطوات التالية أثناء كتابتها للبحث:

- عزوت الآيات القرآنية إلى موضعها من كتاب الله بذكر السورة والآية ، وكتابتها بالرسم العثماني .
- قمت بتخريج الأحاديث النبوية بين علامتي تنصيص ، وعزوها إلى مصادرها، من كتب السنن والمسانيد، والحكم على صحتها .
- وثقت الاستدلالات العقدية في الآية بأقوال علماء السلف ، نقلاً من كتبهم ،ثم وضعتها بين علامتي تنصيص « »، مع الإحالة في الهامش إلى المصدر .
- إذا تصرفت في النص ولو تصرفاً يسيراً، فإني لا أضعه بين علامتي تنصيص « » ، وأُحيل إلى المصدر في الهامش، مسبقاً بكلمة (انظر) .

– عند تدوين المراجع في الحاشية لأول مرة فإني أذكر: اسم المؤلف ، الكتاب ،الجزء، مكان الطبع ،تاريخ الطباعة ، الصفحة .

– كتبت خاتمة في نهاية البحث ، أوردت فيها أهم النتائج والتوصيات .

– رتبت المصادر والمراجع أبجدياً في فهرس خاص بها.

– عملت فهرساً لموضوعات البحث .

– اقتصرت في هذا البحث على إيراد أهم المسائل العقدية لأهل السنة والجماعة في قوله سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ .

ومن تلك المسائل ، مايلي :

المسألة الأولى : تقرير المقصد الأعظم من الخلق وهو تحقيق التوحيد:

جاء النفي في قوله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [9] مقرراً لتوحيده سبحانه ، ونفي أن يكون معه شريك أو معبود يستحق العبادة والتعظيم كما يفعل المشركون ، ولم يقصد نفي صفات كماله !! و دليل ذلك أن الآية جاءت في سياق الرد على المشركين الذين اتخذوا من دونه أنداداً يوالونهم من دونه ،ويشبهون آلهتهم وأولياءهم به ، ويخلعون عليها أسماء الله وصفاته ، حتى عبدوها معه، فجاءت المعطلة وجعلت هذه الآية مرتكزاً لهم في نفي صفات كماله عزّ و جلّ ، قال سبحانه :﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [10] .

وقد أبطل تعالى هذا التشبيه ، لأنه أصل الشرك ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تعظيم المخلوق إلى درجة التقديس الذي لا يليق إلا بالخالق سبحانه ، فنهى عن أن يسجد أحد لمخلوق أو يحلف به ، أو يصلي إلى قبر مخلوق ، ونحو ذلك .

قال ابن القيم : « وأما إثبات صفات الكمال فهو أصل التوحيد، فتبيّن أن المشبهة هم الذين يشبهون المخلوق بالخالق في العبادة ، والتعظيم ، والخضوع، والحلف به، والنذر له ... وأمثال ذلك ، فهؤلاء هم المشبهة حقاً ، لا أهل التوحيد المثبتون لله ما أثبته لنفسه، والنافون عنه ما نفاه عن نفسه، الذين لا يجعلون له نداً من خلقه، ولا عدلاً، ولا كفؤاً ، ولا سمياً ... فمن تدبر هذا الفصل حق التدبر تبين له كيف وقعت الفتنة في الأرض بعبادة الأصنام، وتبين له سر القرآن في الإنكار على هؤلاء المشبهة الممثلة، ولا سيما إذا جمعوا إلى هذا التشبيه تعطيل الصفات والأفعال» [11] . ومقتضى التوحيد ألّا يعطى المخلوق شيئاً من حق الخالق، فيفرد الله تعالى بإثبات ماله من أسماء حسنى ، وصفات عليا ، ونفي أن يكون لغيره مثلها .

قال ابن القيم : « والموحد مبين لحقائق أسمائه وكمال أوصافه ، وذلك قطب رحى التوحيد ، فالمعطل يعبد عدماً ، والممثل يعبد صنماً ، والموحد يعبد رباً ليس كمثله شيء ، له الأسماء الحسنى والصفات العلى » [12] .

المسألة الثانية: منهج أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات :

أجمع السلف على إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو أثبته له رسول الله ﷺ في صحيح السنة المطهرة - من الأسماء والصفات - على الوجه الذي يليق به سبحانه، وتنزيهه عن العيوب والنقائص، إثباتٌ بلا تشبيه، وتنزيهٌ بلا تعطيل ، فالجمع بين النفي والإثبات في باب الصفات هو حقيقة التوحيد فيه ، ولا يمكن صدق حقيقته إلا بنفي وإثبات ، لأن الاقتصار على النفي المحض تعطيل، والاقتصار على الإثبات المحض لا يمنع المشاركة [13].

أما العقل فلا مجال له في إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء والصفات لعجزه وقصوره .ونقصد بالتشبيه المنفي هنا : هو اعتقاد ثبوت شيء من خصائص المخلوق لله عز وجل في ذاته أو أسمائه أو صفاته أو أفعاله، أو إثبات شيء مما يختص به الخالق في ذاته أو أسمائه أو صفاته أو أفعاله أو حقوقه للمخلوق ، مما يجعل فيه حظاً من الألوهية [14] .

فتبين من هذا أن المراد بالتنزيه في صفاته تعالى لا يكون بنفيها وتعطيل الخالق عنها،

كما لا يفهم منه تعطيل المعنى ، فالسلف رحمهم الله لم يمنعهم تنزيه الله تعالى عن إثبات الصفات له سبحانه ، وليس هذا من التشبيه.

المسألة الثالثة : لا يوصف الله تعالى بالنفي المحض :

أهل السنة ينفون عن الله - عزّ وجلّ -كل مانفاه عن نفسه في كتابه، أو نفاه رسوله - صلى الله عليه وسلم - في صحيح سنته ، فنُفِي عنه -تعالى- الموت والنوم والعجز والصمم ... إلخ ، فيجب نفيها عنه تعالى مع إثبات كمال ضدها ، لأن النفي المحض ليس بكمال إلا إذا تضمن أمراً ثبوتياً يُحمد عليه ، ولأن النفي عدم، إما لعدم قابلية المحل له فلا يكون كمالاً، كما لو قلت: الجدار لا يظلم ، وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصاً، كما في قول الشاعر[15]:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمّة ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

مثال ذلك من كتاب الله تعالى﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [16]، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته .

وقال : ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [17]نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله [18].

وقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [19] نفى المثيل له المتضمن لكمال وحدانيته فلا ند له ولا مثيل له، قال ابن تيمية : « وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض ، والعدم المحض ليس بشيء وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً ،ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع والمعدوم، والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال » [20].

المسألة الرابعة : لله تعالى الأسماء الحسنى والصفات العلى ومنها:(السميع البصير).

يُراد بـــــ « الاسمُ اللفظُ الموضوعُ عَلَى الجوهَرِ أَو العَرَض لتَفْصِل بِهِ بعضَه مِنْ بعضٍ ... جُعِلَ الاسمُ تَنْويهاً بالدَّلالةِ عَلَى الْمَعْنى لأَنَّ الْمَعْنى تَحْت الاسْمِ » [21].

قال ابن تيمية : « وأسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها » [22] . وأما الصفة فـ « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق، وغيرها، وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها» [23].

ولله عزّ و جلّ الأسماء الحُسنى ، أي التي بلغت غاية الحُسن والكمال ، قال تعال : ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [24] ،فهي متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً ، وله تعالى الصفات العُلى،يقول سبحانه﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[25]وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية .

قال بن القيم : « أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من صفات، فهي أسماء، وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى، إذ لو كانت ألفاظاً لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالة على مدح ولا كمال، ولساغ وقوع أسماء الانتقام والغضب في مقام الرحمة والإحسان ... ونفي معاني أسمائه الحسنى من أعظم الإلحاد فيها... ولأنها لو لم تدل على معان وأوصاف لم يجز أن يخبر عنها بمصادرها ويوصف بها، لكن الله أخبر عن نفسه بمصادرها، وأثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ... وأيضاً لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معان وصفات لم يسغ أن يخبر عنه بأفعالها، فلا يقال: يسمع ويرى، ويعلم ويقدر ويريد، فإن ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها ، وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذوات معان وأوصاف لكانت جامدة ...فكانت كلها سواء، ولم يكن فرق بين مدلولاتها، وهذا مكابرة صريحة » [26]. وقد ختمت الآية باسمي السميع البصير ، قال أهل العلم: « (السميع) له معنيان أحدهما: بمعنى المجيب. والثاني: بمعنى السامع للصوت.

أما السميع بمعنى المجيب، فمثلوا له بقوله تعالى عن إبراهيم﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[27] أي: مجيب الدعاء ، وأما السميع بمعنى إدراك الصوت، فإنهم قسموه إلى عدة أقسام:

الأول: سمع يراد به بيان عموم إدراك سمع الله عز وجل، وأنه ما من صوت إلا ويسمعه الله.

الثاني: سمع يراد به النصر والتأييد.

الثالث: سمع يراد به الوعيد والتهديد.

مثال الأول: قوله تعالى﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[28]، فهذا فيه بيان إحاطة سمع الله تعالى بكل مسموع ، ومثال الثاني: كما في قوله تعالى لموسى وهارون : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[29]،ومثال الثالث:قوله تعالى﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [30] والسمع بمعنى الإجابة من الصفات الفعلية أيضاً [31] . و (البصير) يعني: المدرك لجميع المبصرات، ويطلق البصير بمعنى العليم، فالله سبحانه وتعالى بصير، يرى كل شيء وإن خفي، وهو سبحانه بصير بمعنى: عليم بأفعال عباده، قال تعالى ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[32] ، والذي نعمل بعضه مرئي وبعضه غير مرئي، فبصر الله إذاً ينقسم إلى قسمين، وكله داخل في قوله: (البصير) .

إذاً الآية فيها إثبات اسمين من أسماء الله الحسنى ، هما: السميع، والبصير. وثلاث صفات، هي: كمال صفاته من نفي المماثلة، والسمع، والبصر [33].

قال شيخ الإسلام: « قد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة، ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم ، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده، سمع دعاءهم، وسمع نجواهم ... فإما أن نقول إنه يسمع أقوالهم ، ويرى أعمالهم، وإما لا يرى ولا يسمع، فإن نفي ذلك تعطيل لهاتين الصفتين، وتكذيب للقرآن » [34].

المسألة الخامسة : ضابط التسمي بأسماء الله تعالى .

من أهل العلم من يرى أنه لا يجوز التسمي بأسماء الله تعالى ابتداءاً ، فاحترامها وتعظيمها من تحقيق التوحيد ، واستثني في بعض الحالات [35].

قال ابن تيمية في ذلك : « ولكن العقل يفهم من المطلق قدرًا مشتركاً بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق، ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى ... ومن ذلك سمى نفسه – تعالى- سميعًا بصيرًا، فقال﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴾[36]، وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا فقال﴿ إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾[37] وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير » [38].

قال ابن القيم : « والمقصود أنه لا يجوز لأحد أن يتسمى بأسماء الله المختصة به

وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع والبصير والرؤوف والرحيم فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى » [39].

وبيان ذلك أن التسمي بأسماء الله عز وجل يكون على وجهين:

الوجه الأول: وهو على قسمين:

القسم الأول أن يحلى بـ « ال » ففي هذه الحال لا يسمى به غير الله عز وجل، كما لو سميت أحداً بالعزيز والسيد والحكيم وما أشبه ذلك، فإن هذا لا يسمى به **غير الله لأن « ال » هذه تدل على** لمح الأصل وهو المعنى الذي تضمنه هذا الاسم.

القسم الثاني: إذا قصد بالاسم معنى الصفة وليس محلى بـ « ال » فإنه لا يسمى به ولهذا غير النبي ﷺ كنية أبي الحكم التي تكنى بها، لأن أصحابه يتحاكمون إليه فقال ﷺ :« إن الله هو الحكم وإليه الحكم»[40] ثم كنّاه بأكبر أولاده شريح فدل ذلك على أنه إذا تسمى أحد باسم من أسماء الله ملاحظاً بذلك معنى الصفة التي تضمنها هذا الاسم فإنه يمنع، لأن هذه التسمية تكون مطابقة تماماً لأسماء الله سبحانه وتعالى ، فإن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف لدلالتها على المعنى الذي تضمنه الاسم.

الوجه الثاني: أن يتسمى بالاسم غير محلى بـ « ال » وليس المقصود به معنى الصفة فهذا لا بأس به مثل حكيم، ومن أسماء بعض الصحابة حكيم بن حزام الذي قال له النبي ﷺ : « لا تبع ما ليس **عندك**»[41] وهذا دليل على أنه إذا لم يقصد بالاسم معنى الصفة فإنه لا بأس به [42].

المسألة السادسة : الاتفاق في المسميات والصفات لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة والكيفية.

بناءاً على المسألة السابقة فإن الاشتراك في المسميات - السميع البصير

– بين الخالق والمخلوق لا يلزم منه الاشتراك بينهما في الحقيقة والكيفية ، فهذا محال.

ولبيان ذلك نقول : ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك، ولو في كونهما موجودين ، « فمن نفى القدر الفارق فقد مثّل، ومن نفى القدر المشترك فقد عطّل ، فالنافي للصفات إن اعتمد فيما ينفيه على نفي التشبيه ، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل، وإن أردت أنه متشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له في الاسم فإن هذا هو الحق الذي يلزم في سائر الصفات » [43] .

ولذا كان نفي هذا القدر المشترك هو في الحقيقة نفي لوجود الله تعالى.

قال الإمام أحمد في رده على الجهمية: « قالوا: هو شيء لا كالأشياء، فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء، قد عرف أهل العقل أنه لا شيء، فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء ، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يُقرون في العلانية » [44] .

قال شيخ الإسلام: « ولولا أن هذه الأسماء والصفات تدل على معنى مشترك كلي يقتضي من المواطأة ، والموافقة، والمشابهة ما به نفهم ونثبت هذه المعاني لله، لم نكن عرفنا عن الله شيئاً، ولا صار في قلوبنا إيمان به ، ولا علم، ولا معرفة، ولا محبة، ولا إرادة لعبادته ودعائه » [45] .

ومقصودنا بهذا الاتفاق « هو المعنى اللغوي، ولا يقتضي أبداً مماثلة في كيفية ولا قدر، بل هو موجود مع المفاضلة والمباينة، وعلى هذا لا يصح أن ينفي الشبه بين الله وبين خلقه مطلقاً في أصل اللغة، إنما يكتفى بنفي المماثلة فحسب » [46] .

لذا فإن الإثبات في قوله سبحانه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [47] يقوم على تنزيه صفاته الثابتة له سبحانه عن مماثلة أوصاف المخلوقين.وعليه فجميع ما اتصف الله تعالى به من الصفات لا يماثله فيها أحد من المخلوقين، لأن مماثلة المخلوق من أعظم النقص الذي يجب أن ينزه الله عنه [48] .

« وكذلك ما كان مختصاً بالمخلوق فإنه يمنع اتصاف الرب به ، فلا يوصف الرب بشيء من النقائص ، ولا بشيء من خصائص المخلوق، وكل ما كان من خصائص المخلوق فلا بد فيه من نقص » [49] .

المسألة السابعة:الضابط فيما ينفى عن اللّه تعالى:

اعتمد أهل السنة والجماعة ضابطاً مستمداً من الكتاب والسنة فيما ينفى عن الله تعالى حددوا به ما ينفى عنه تعالى .

أولاً: كل صفة عيب ، كالعمى، والصمم، والخرس والنوم والموت ... ونحو ذلك.

ثانياً: كل نقص في كماله ، كنقص حياته ، أو علمه، أو قدرته، أو عزّته ... أو نحوذلك .

ثالثاً : مماثلة المخلوقين ، كأن يجعل علمه كعلم المخلوق، أو وجهه كوجه المخلوق، أو استواؤه على عرشه كاستواء المخلوق ... ونحو ذلك » [50]. وعليه لو كان نفي التشبيه ضابطاً كافياً « لجاز أن يوصف الله عزّ وجلّ من الأعضاء والأفعال ما لا يحصى ، مما هو ممتنع في حقه مع نفس التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه ، كوصفه بالحزن والجوع والعطش ونحو ذلك مع نفي التشبيه »[51]، وهذا باطل.

المسألة الثامنة : تعطيل الصفات هو قرين الشرك :

تكرر في القرآن بيان أن الجهل بالله تعالى وبما ينبغي له من الأسماء الحسنى والصفات العُلى هوأصل الشرك، كما في قوله سبحانه: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ [52] .

قال أهل التفسير في معنى الآية : « أي تجهلون عظمة الله وجلاله ، وما يجب أن ينزه عنه من الشريك والمثيل » [53].

قال شيخ الإسلام :« فمن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التي عابها الله - تعالى - وعاب عابديها ، ولهذا كانت القرامطة الباطنية من أعظم الناس شركاً وعبادة لغير الله ، إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنه يسمع أو يبصر أو يغني عنهم شيئًا » [54] .وقال في موضع آخر : « فالشرك الذي نهى عنه الخليل -عليه السلام-وعادى أهله عليه كان أصحابه هم أئمة هؤلاء النفاة للصفات والأفعال » [55].

وهذا يدل على أن الشرك والتعطيل متلازمان فكل مشرك معطل ، وكل معطل مشرك ، و أن ذلك هو أصل الشرك ، وقاعدته التي ترجع إليها هو التعطيل [56].

المسألة التاسعة: القول في الصفات كالقول في الذات [57]:

الذات « تأنيث (ذو)، وهو يستعمل مضافاً يتوصل به إلى الوصف بالأجناس ، فإن كان مذكراً قيل : ذو كذا ، وإن كان مؤنثاً قيل : ذات كذا »[58].

لم يطلق لفظ (الذات) في القرآن على الذات الإلهية ، وإنما يطلق عليها (نفس) كما في قوله سبحانه ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ﴾ [59] ، وبلفظ الجلالة (الله) كما في قوله تعالى﴿فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [60]، وبأسمائه وصفاته كقوله تعالى﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾[61]. وأهل الكلام يخالفون أهل السنة في ذلك ، فيفرقون بين الذات والصفات [62]. وعليه إذا ثبت أن له سبحانه ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فكذلك ذاته متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات، إذ القول في الصفات كالقول في الذات [63]. وجحد المعاني القائمة بذات الله تعالى ، هو جحد للخالق سبحانه ، « فقول هذه المقالة- وجود ذات قائمة بنفسها في الخارج بدون صفات تميزها ، يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى ، وهذا منتهى الإلحاد ، وهو مما يُعلم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ، ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات »[64].

قال شيخ الإسلام في الرد على المخالف: « وإذا كُنتَ تقر بأن له ذاتاً حقيقة

ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه ، وبصره، و كلامه، ونزوله ، واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم ، وكلامهم ، ونزولهم ، واستواؤهم ، وهذا الكلام لازم في العقليات، وفي تأويل السمعيات » [65].

قال الخطيب البغدادي: « أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضي الله عنهم : إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها ... والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجودٍ لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف » [66] .

قال ابن عثيمين : « معرفة الكيفية متوقفة على ثلاثة أمور :

أ. العلم بكيفية ذاته ، أي : مشاهدة الموصوف بهذه الصفات .

ب. العلم بنظيره المساوي له ، وهو سبحانه :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [67]

ج. بالخبر الصادق عنه – الوحي – وكل هذه االطرق منتفية في كيفية صفات الله عزّوجلّ »[68] .

المسألة العاشرة : القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر :

وهذه المسألة مبنية على المسألتين التي قبلها ، وهي ردٌ على من أثبت بعض الصفات دون البعض الآخر ، فكل من أثبت لله صفات كالسمع والبصر لزمه أن يثبت له تعالى باقي الصفات كالمحبة والرحمة والرضا ، قال ابن تيمية : « من فرّق بين صفة وصفة مع تسويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضاً في قوله،متهافتاً في مذهبه،مشابهاً لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض » [69]

فإن قال المتناقض: أُثبتُ ما أثبته من الصفات كالسمع والبصر لدلالة العقل عليه ، فنرد عليه بثلاثة أجوبة :

أحدها: أنه لا يصح الاعتماد على العقل في هذا الباب كما سبق .

الثاني : أنه يمكن إثبات ما نفيتموه بدليل عقلي يكون في بعض المواضع أوضح من أدلتكم فيما أثبتموه ، مثال ذلك : الرحمة التي أثبتها الله - تعالى - لنفسه في قوله﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [70] فإنه يمكن إثباتها بالعقل كما دل عليها السمع .

فيقال : الإحسان إلى الخلق بما ينفعهم ،ويدفع عنهم الضرر يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على الإرادة .

الثالث : أن نقول : على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم انتفاؤه في نفس الأمر ؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، إذ قد يثبت بدليل آخر ، فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته فإن الدليل السمعي قد أثبته [71] .

المسألة الحادية عشر : كل كمال في المخلوق فالخالق أولى به:

نبه العلماء رحمهم الله تعالى على قاعدة الكمال، والتي تنص على أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه بحال من الأحوال فالخالق أولى به.

وهي ردٌ على من ينفي صفات الكمال عن الله عزّ وجلّ بدعوى التنزيه ، بينما يثبتها للخلق ، وعليه يمتنع أن يكون الواجب بنفسه مفتقراً في كماله إلى غيره، وقد نبّه شيخ الإسلام إلى ذلك بقوله : « فإن الافتقار إما في تحصيل الكمال، وإما في منع سلبه الكمال، فإنه إذا كان كاملاً بنفسه، ولا يقدر غيره أن يسلبه كماله،

لم يكن محتاجاً بوجه من الوجوه، فإن ما ليس كمالاً له، فوجوده ليس مما يمكن أن يقال: إنه يحتاج إليه ، إذ حاجة الشيء إلى ما ليس من كماله ممتنعة ، وقد تبين أنه لا يحتاج إلى غيره في حصول كماله، وكذلك لا يحتاج في منع سلب الكمال كإدخال نقص عليه، وذلك لأن ذاته مستلزمة لذلك الكمال ... فامتنع أن يسلب ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه ، وكون لوازمه يمتنع عدمها » [72] ، فصح أنه سبحانه مستلزم لحياته وعلمه وقدرته وسائر صفات كماله، وهذه الصفات لازمة لذاته، وهي داخلة في مسمى اسمه، ولا يكون موجوداً إلا بها، فلا يكون مفتقراً فيها إلى شيء مباين له أصلاً [73].

المسألة الثانية عشر :التعبير بنفي التمثيل أولى من التعبير بنفي التشبيه:

هناك فرق بين نفي التمثيل ونفي التشبيه، وقد يُفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات ، والتشبيه في أكثر الصفات [74] .

و الوارد في القرآن الكريم هو نفي التمثيل ، وما في معناه كالند ، والشريك ، والعديل ، والكفؤ، والسمي ونحوها، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [75] ، وقال في الند : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [76]، وقال في الشريك ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [77] بينما لم يرد في القرآن نفي أو ذم للتشبيه [78].

لأن لفظ التشبيه من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل، فلا يجوز الاعتماد عليه كضابط في باب ما يثبت لله تعالى، وما يُنفى عنه من صفات ، إذ «لم يرد الكتاب والسنة به مطلقاً، لا في نفي ولا في إثبات، ولكن جاءت النصوص في النفي بلفظ المثل والكفو والندّ والسمي ... والمنفي عنه – سبحانه- لا بد أن يستلزم وصفاً ثبوتياً ... ومنافته لذلك المنفي وبعده عنه، ومنافاة صفاته الوجودية له فيه من الاختصاص الذي لا يشركه فيه أحد ما لا يعلمه أيضاً إلا هو، بخلاف لفظ التشبيه، فإنه يقال على ما يشبه غيره لو من بعض الوجوه البعيدة ، مما يجب القول به شرعًا وعقلاً بالاتفاق، ولهذا لما عرف الأئمة ذلك، وعرفوا حقيقة قول الجهمية، وأن نفيهم لذلك من كل وجه مستلزم لتعطيل الصانع وجحوده، كانوا يبنون ما في كلامهم من النفاق والتعطيل، ويمنعون عن إطلاق لفظهم العليل – التشبيه- لما فهموه من مقصودهم»[79].

قال شيخ الإسلام: « إن نفي التشبيه من كل وجه هو التعطيل والجحود لرب العالمين كما عليه المسلمون متفقون، كما أن إثباته مطلقاً هو جعل الأنداد لرب العالمين، لكن من الناس من لا يفهم هذا، ولا يعتقد أن لفظ التشبيه يدل على التمثيل المنفي عن الله، إذ لفظ التشبيه فيه عموم وخصوص » [80].

والفرق بينهما من وجهين:

أ- أن التمثيل ورد فيه بالنص، وأما التشبيه فمن غير نص .

ب- أن التمثيل فيه مشابهة من جميع الوجوه ، وأما التشبيه فمن بعض الوجوه [81] .

وهذا الفرق لم يتبينه أهل الكلام مما أدى لاضطرابهم في مسألة : ما يثبت أو ما ينفى من الصفات، حيث كانوا يرون أن الأجسام تتماثل، وكل ما يدل على أنه جسم يمتنع وصف الله تعالى به لأنه تمثيل، ثم أثبتوا الأسماء وصفات المعاني، ولم يقولوا بلزوم التشبيه لها [82].

المسألة الثالثة عشر:الصفات دالة على الله وليست غيره:

أن قيام الصفات به سبحانه لا يلزم تغيره كما يزعم أهل التعطيل [83]، فالتغير على الله محال، وبيان ذلك من الأوجه الآتية :

1. أن لفظ « التغير» لفظ مجمل ، فالتغير في اللغة المعروفة لا يراد به مجرد كون المحل قامت به الصفات ، « فإن الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب إذا تحركت : إنها قد تغيرت، ولا يقولون للإنسان إذا تكلم ومشى إنه تغير ... إنما يقولون تغير لمن استحال من صفة إلى صفة كالشمس ... فإذا اصفرت قيل قد تغيرت. وكذلك الإنسان إذا مرض أو تغير جسمه بجوع أو تعب قيل قد تغير ... وكذلك يقال: فلان قد تغير على فلان إذا صار يبغضه بعد المحبة ، فأما إذا كان ثابتاً على مودته لم يسمَ خطابه له تغيراً، وإذا جرى على عادته في أقواله وأفعاله فلا يقال إنه قد تغير » [84].
2. مذهب السلف والأئمة : أنهم لا يطلقون لفظ (الغيّر) على الصفات، لا نفياً ولا إثباتاً ، فلا يطلقون القول بأنها غيره، ولا بأنها ليست غيره، إذ اللفظ مجمل، فإن أراد المطلق بالغيّر المباين فليست غيراً، وإن أراد بالغيّر ما قد يعلم أحدهما دون الآخر، فهي غير. والله عزّ و جلّ « لم يطلق على الصفة الملازمة للموصوف أنها مغايرة له ،لأنه لا يمكن أن يستحيل عنها .... والغيّر والتغيّر من مادة واحدة، فإذا تغير الشيء صار الثاني غير ما كان، فما لم يزل على صفة واحدة لم يتغير، ولا تكون صفاته مغايرة له، والناس إذا قيل لهم التغير على الله ممتنع ، فهموا من ذلك الاستحالة والفساد مثل انقلاب صفات الكمال إلى صفات نقص، أو تفرق الذات ونحو ذلك مما يجب تنزيه الله عنه. وأما كونه سبحانه يتصرف بقدرته، فيخلق ويستوي، ويفعل ما يشاء بنفسه، ويتكلم إذا شاء، ونحو هذا لا يسمونه تغيراً، ولكن حجج النفاة مبناها على ألفاظ مجملة موهمة » [85].
3. إن القول بأن صفاته تعالى غيرُ له باطل، لأنه يفضي إلى استحالته وتغيير حقيقته ، وذلك لا يجوز على واجب الوجود.

قال شيخ الإسلام: « وأما نفي صفات الرب كحياته ، وعلمه ، وقدرته ، فلا يجوز أن تفارق ذاته، لأن ذلك يلزم استحالة الرب وتغير حقيقته، وذلك محال فزوال صفاته الذاتية محال ، ولا يلزم إذا كان غيره من الموجودات يجوز أن تفارقه صفاته أن يقال في حق الله تعالى يجوز أن تفارقه صفاته » [86].

4. صفاته تعالى قائمة به، لا يتصور أن تكون مباينةً له أو أنها غيره، لأن « الغيرين إما أن يكونا مثلين أو خلافين ، والخلافان إما يكونا ضدين أو خلافين غير ضدين، وإذا كان كذلك فالمتغايران ما يجوز وجود أحدهما دون الآخر، ولا ينقض هذا بالخالق والمخلوق فإن الله يجوز وجوده بدون المخلوق، وصفات الحق لا يجوز وجود بعضها دون بعض، فلا تكون متغايرة ولا توصف بتماثل ولا اختلاف » [87].

المسألة الرابعة عشر: إثبات الصفات من كمال غناه سبحانه:

نص سلف الأمة على أن صفاته تعالى قائمة بذاته المقدسة، وأنها من تمام كماله عزّ وجلّ وغناه الغنى التام المطلق، فلا يتطرق إليه النقص بوجه من الوجوه، بيده خزائن السموات والأرض، والدنيا والآخرة [88].

قال شيخ الإسلام: « وقد عُلم أنه - تعالى - حيٌّ قيومٌ بنفسه المقدسة، قائمة بنفسه وموجودة بذاته، وأنه أحدٌ صمدٌ غنيٌ بنفسه، ليس ثبوته وغناه مستفاداً من غيره، وإنما هو بنفس لم يزل ، ولا يزال حقاً صمداً

قيوماً ، فهل يقال في ذلك: إنه مفتقرٌ إلى نفسه أو محتاج إلى نفسه، لأن نفسه لا تقوم إلا بنفسه !! ...

فإذا قيل: صفاته ذاتية، وقيل: إنه محتاج إليها ، كان بمنزلة قول القائل: إنه محتاج إلى نفسه » [89].

وأما مراد السلف بقولهم - في الرد على المخالفين - غني بلا افتقار: أن « لفظ الافتقار لفظ مجمل يُراد به فقر الماهية إلى موجود غيرها يتحقق وجودها به، وإنه سبحانه غني عن هذا الافتقار، ويُراد به أن الماهية مفتقرة في ذاتها، ولا قوام لذاتها إلا بذاتها، وأن الصفة لا تقوم وإنما تقوم بالموصوف، وهذا المعنى حق وإن سماء الملبسون فقراً » [90].

قال شيخ الإسلام : « وقولهم ما افتقر إلى غيره لم يكن واجباً بنفسه، يقال لهم : قد عُلم أن المراد بالافتقار التلازم ، والمراد بالغير ما هو داخل في المجموع، إما الذات وإما الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقته له، وغايته أن يُراد أن الصفة لا بد لها من الموصوف ، فليس المراد افتقار المعلول إلى علته الفاعلة، وحينئذ فليس في هذا التلازم الذي سميتموه افتقاراً، ولا في الصفات التي سميتموها أغياراً ما يوجب أن يكون شيء من ذلك مفعولاً لفاعل » [91].

الخاتمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ... أما بعد:

ففي خاتمة البحث يمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

النتائج:

1. القول في صفاته عز وجل كالقول في ذاته سبحانه ، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل غيرها من الذوات ،فكذلك صفاته العُلى حقيقية لا تماثل غيرها من صفات المخلوقين.
2. أن جحد الصفات القائمة بذات الله عز وجل هو في الحقيقة جحد للخالق سبحانه.
3. لا يجوز الاعتماد على لفظ التشبيه كضابط في باب ما يثبت لله تعالى وما ينفى من صفات.
4. تقرير التلازم بين الصفة والموصوف، إذ لا يتصور وجود ذات - في الخارج – خالية من الصفات مطلقاً .

التوصيات :

من التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

1. جمع أقوال علماء السنة المتقدمين من كتب التاريخ والسيّر المطولة فيما يتعلق بباب الأسماء والصفات ، لتكون مرجعاً يخدم طلاب العلم .
2. دراسة الآثار السلوكية السلبية لمقالة التعطيل على الفرق المنحرفة في باب الأسماء والصفات.
3. بيان الآثار الإيجابية للمنهج الحق في باب الأسماء والصفات على سلوكيات الفرد والمجتمع.

الهوامش:

(1) سورة الشورى ، الآية :11.

(2) سورة النساء ، الآية : 1.

(3) سورة الأحزاب ، الآيتان : 71-70.

(4) الذهبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، ج10 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط 3 ، 1405هـ ، ص26.

(5) اللالكائي ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ج2، دار طيبة ، السعودية ، ط8، 1423هـ ، ص193 .

(6) سورة الشورى ، الآية :11.

(7) سورة الشورى، الآية : 11.

(8) سورة الشورى، الآية : 11.

(9) سورة الشورى ، الآية :11.

(10) سورة الشورى ، الآيات : 9- 11.

(11) ابن قيم الجوزية ، محمد أبن بكر بن أيوب ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ - 1988م،ص 226.

(12) ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر بن أيوب ، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، ج1، دار العاصمة، الرياض ، ط٢، 1412هـ ص148.

(13) انظر: العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد ، تقريب التدمرية، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط1، 1412هـ -1992م، ص18 .

(14) انظر: ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ، درء التعارض بين العقل والنقل ، ج7، الرياض، ط بدون ، ص327، إغاثة اللهفان ، مصدر سابق ، 2/ 322، الخميس ، محمد عبد الرحمن ، شرح الرسالة التدمرية، دار أطلس الخضراء للنشر، الرياض ، ط١، 1425هـ - 2004م ، ص 74 -76 .

(15) الشاعر: هو النجاشي الحارثي ، انظر: ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، الشعر والشعراء ، ج1، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، 1423هـ ص 319.

(16) سورة الفرقان ، لآية : 58.

(17) سورة الكهف ، الآية :49.

(18) العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط3، 1421 هـ ، ص23.

(19) سورة الشورى ، الآية :11.

(20) ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ،ج3، مطبوعات الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين، ط بدون، ص35.

(21) ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ج14، دار صادر، بيروت ، ط5 ،1412هـ ، ص 401.

(22) مجموع الفتاوى ، مصدر سابق ، 6/ 195.

(23) الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين ، التعريفات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1 ، 1403هـ ، ص133.

(24) سورة الأعراف ، الآية : 180.

(25) سورة النحل ، الآية : 60.

(26) ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكربن أيوب ، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين،ج1، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط2، 1414هـ ، ص51.

(27) سورة إبراهيم ، الآية : 39.

(28) سورة المجادلة ، الآية : 1.

(29) سورة طه ، الآية :49.

(30) سورة الزخرف ، لآية : 80.

(31) العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد ، شرح العقيدة الواسطية، ج1 ، دار ابن الجوزي، الدمام ، ط 2 ، 1415هـ ، ص 207.

(32) سورة الممتحنة ، الآية : 3.

(33) انظر: شرح العقيدة الواسطية ، ، 1/ 208 ، البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط1، 1420هـ - 1999هـ ، ص51.

(34) مجموع الفتاوى، ، 6/ 228.

(35) انظر: مجموع الفتاوى، 17/ 326، آل الشيخ ، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ط بدون ، ص550، العثيمين، محمد بن صالح بن محمد ، شرح العقيدة السفارينية ، ج1، دار الوطن للنشر، الرياض ، ط بدون ،ص 166-167.

(36) سورة النساء ، لآية : 58.

(37) سورة الإنسان ، الآية : 2.

(38) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، التدمرية، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط 6، 1421هـ -2000م ، ص21 ، وانظر: مجموع الفتاوى ، 17/ 326 .

(39) ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر بن أيوب ،تحفة المودود بأحكام المولود ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ط1، 1391ه، ص127.

(40) رواه أحمد في مسنده ، 24/ 26، برقم (15311)،وأبو داود في سننه، 5/ 362، برقم(3503)،والترمذي في سننه،3/526،برقم(1232)وابن ماجه في سننه، 3/308،برقم(2187)،وصححهالألباني في سنن الترمذي وصحيح الجامع الصغير،2/ 1209برقم(7206) .

(41) رواه البخاري في الأدب المفرد ص282،برقم(811)،وأبو داود في سننه،7/309،برقم(4955)،والنسائي في

السنن الكبرى،5/403،برقم(5907)،وابن حبان في صحيحه،2/257برقم(504)،وصححه الألباني في الأدب المفرد،وصحيح ابن حبان ،وصحيح الجامع الصغير،1/377،برقم(1842) .

(42) العثيمين ، محمد بن صالح ، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، ج2، دار الوطن - دار الثريا ، ط الأخيرة ، 1413هـ ، ص 95-94.

(43) شرح التدمرية، الخميس، ص323، وانظر: السلمي، عبد الرحيم بن صمايل ،حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، دار المعلمة للنشر، الرياض ، ط ١ ، 1421ه، ص336.

(44) ابن حنبل ، الإمام أحمد بن محمد ، الرد على الزنادقة والجهمية ، ط 1، 1429هـ غراس للنشر ، ص 68 .

(45) مجموع الفتاوى ، 5/ 350 .

(46) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ، ص 186.

(47) سورة الشورى، الآية : 11.

(48) انظر: مجموع الفتاوى ،2/ 449 ،ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية،ج2، مطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، 1426هـ ، ص 70 .

(49) ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، الصفدية ، ج1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1420ه-2000م ، ص 102.

(50) تقريب التدمرية، ص 85 - 86، وانظر: شرح التدمرية، الخميس، ص 321.

(51) انظر: التدمرية، ص139 .

(52) سورة الأعراف ، الآية : 138.

(53) ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم ، ج3 ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط2، 1420، ص 467.

(54) مجموع الفتاوى ، 6/ 83 .

(55) درء تعارض العقل والنقل ، 1/ 312.

(56) الصواعق المرسلة ، 3/ 1111.

(57) ويندرج تحتها قاعدة : القول في الصفات كالقول في الأسماء

(58) مجموع الفتاوى ، 3/ 334

(59) سورة آل عمران ، الآية : 28.

(60) سورة غافر، الآية : 14.

(61) سورة يس ، الآية : 11.

(62) انظر: بيان تأسيس الجهمية ، 1/ 451، ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ،ج3 ، دار العاصمة، السعودية ، ط2، 1419ه ، ص 298.

(63) انظر: ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، الحموية الكبرى ، ج1، دار الصميعي، الرياض،١٤٢٥هـ - 2004م ، ص 266، بيان تلبيس الجهمية، 1/ 287، 2/ 291 .

(64) درء تعارض العقل والنقل ، 1/ 282، وانظر: ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، منهاج السنة النبوية ،ج2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، ط بدون ، ص493، مجموع الفتاوى ، 6/ 348.

(65) التدمرية ، ص44 .

(66) الخطيب ، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، رسالة الصفات ، المكتبة الشاملة ، ط بدون ، ص 2، وانظر: ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، ذم التأويل، دار الفتح ، الشارقة ، ط 1، 1414هـ ص114، وبنحوه عن الخطابي عند الذهبي ، عبد الله بن محمد بن أحمد ، العلو للعلى العظيم ، دار الوطن، الرياض ، ط 1، 1420هـ - 1999م ، ص 173.

(67) سورة الشورى، الآية : 11.

(68) القواعد المثلى ، ص 36.

(69) مجموع الفتاوى ، 5/ 212 .

(70) سورة الكهف ، الآية : 58.

(71) انظر: تقريب التدمرية ، ص28.

(72) منهاج السنة ، 2/ 169- 170 ، وانظر: الصفدية، ص106.

(73) انظر: مجموع الفتاوى ، مصدر سابق ، 2/ 34، ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، الرد على المنطقيين ، ج1، إدارة ترجمان السنة، باكستان ، ط ٢، ١٣٩٣هـص 241 .

(74) انظر: القواعد المثلى ، ص36.

(75) سورة الشورى الآية: 11

(76) سورة البقرة، الآية: 22.

(77) سورة يونس الآية: 18

(78) انظر: التدمرية ، ص 117 ، مجموع الفتاوى، 16/ 120 ، بيان تلبيس الجهمية ، 1/ 57 .

(79) بيان تلبيس الجهمية، 6/ 485 .

(80) المصدر السابق ، 6/ 484، وانظر: التدمرية، ص 124 ، الصفدية،2/ 336.

(81) شرح التدمرية، الخميس، ص 322، وانظر: بيان تلبيس الجهمية، 1/ 60 ، 7/ 570 .

(82) انظر: التدمرية، ص 119، 135، الصفدية، 1/ 89، 2/ 17، درء تعارض العقل والنقل ، 5/ 188، بيان تلبيس الجهمية، 1/222 ، 250.

(83) انظر: مجموع الفتاوى ، 3/ 336، الرد على المنطقيين ، 1/ 227 ، درء تعارض العقل والنقل ، 3/ 435.

(84) ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، مجموعة الرسائل والمسائل ، ج2 ، دار اللؤلؤة ، دار أطلس الخضراء، ط بدون ، ص-44 45، وانظر: مجموع الفتاوى ، 6/ 249 ، درء تعارض العقل والنقل ، 2/ 185 .

(85) درء تعارض العقل والنقل ، 4/ 75.

(86) بيان تلبيس الجهمية ، 4/ 150 .

(87) المصدر السابق ، 2/ 152-151.

(88) انظر: السعدي ، عبدالرحمن بن ناصر ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، ج1، مكتبة المدني، القاهرة ، ط بدون ،1408هـ - ١٩٨٨م ص 948، الحمود ، محمد ، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى ، ج2، مكتبة الإمام الذهبي ، الكويت ، ط 1، 1413هـ - 1992م، ص-667 668.

(89) مجموع الفتاوى ، 6/ 348 .

(90) الصواعق المرسلة ، 1/ 153، وانظر: بيان تلبيس الجهمية ، 3/ 638، الصفدية، 1/ 87 .

(91) الرد على المنطقيين ، وانظر: درء تعارض العقل والنقل، 1/ 282، 6/ 297، بيان تلبيس الجهمية ، 3/ 647-652.

المصادر والمراجع:

أولاً:القرآن الكريم.

(1) الأدب المفرد ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،ت (256هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ط3، 1409هـ-1989م ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت .

(2) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت 485هـ) علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، تحقيق: أحمد أبو العينين، ط1، 1420هـ - 1999هـ دار الفضيلة ، الرياض.

(3) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان محمد أبن بكر بن قيم الجوزية، (ت 751هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، ط بدون 1408هـ - 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،(ت (728هـ)، تحقيق : راشد الطيار وآخرون ، 1426هـ ، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(4) تحفة المودود بأحكام المولود ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ت(751هـ) تحقيق :عبد القادر الأرناؤوط ، ط1، 1391هـ مكتبة دار البيان – دمشق.

(5) التدمرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ) المحقق: د. محمد السعوي، ط 6، 1412هـ - 2000م، مكتبة العبيكان.

(6) التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت(816هـ) ، تحقيق:جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط1 ، 1403هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(7) تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت(774هـ) ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، ط2، 1420، دار طيبة للنشر والتوزيع.

(8) تقريب التدمرية محمد الصالح العثيمين، ط 1، 1412هـ - 1992م، دار ابن الجوزي الدمام.

(9) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ، ط بدون، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض .

(10) يسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ت(1376هـ)، تقديم: محمد زهري النجار، ط بدون ، 1408هـ - 1988م، مكتبة المدني، القاهرة.

(11) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي ت(728هـ) ، تحقيق: علي بن حسن وآخرون ، ط2، 1419ه ، دار العاصمة، السعودية.

(12) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، ط 1 ، 1421هـ ، دار المعلمة للنشر، الرياض.

(13) حقيقة المثل الأعلى وآثاره ، عيسى بن عبد الله السعدي الغامدي ، ط1 ، 1427 ه، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية .

(14) الحموية الكبرى لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ت (728هـ) ، 1425هـ - 2004م، دار الصميعي، الرياض.

(15) درء التعارض بين العقل والنقل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (ت728هـ)، ط بدون ، الرياض .

(16) ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، تحقيق : بدر البدر، ط 1، 1414هـ دار الفتح ، الشارقة.
(17) الرد على الزنادقة والجهمية، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ت(241هـ) ط 1، 1429هـ غراس للنشر.
(18) الرد على المنطقيين، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت 827 هـ)، ط 2، 1393هـ إدارة ترجمان السنة، باكستان.
(19) رسالة الصفات ، الخطيب البغدادي ، إخراج وتعليق : أبو يعلى البيضاوي ،المكتبة الشاملة .
(20) سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، ت (279هـ) تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وآخر،ط2، 135هـ-1975م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر.
(21) سنن ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت(273هـ)كتب حواشيه: محمود خليل ،ط بدون ، الناشر: مكتبة أبي المعاطي .
(22) سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل ، ط1 ، 1430هـ-2009م ، الناشر: دار الرسالة العالمية.
(23) السنن الكبرى ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ت(303هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط ، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط1، 1421هـ- 2001م ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .
(24) سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت(748هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون ،ط 3 ، 1405هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(25) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي ت (418هـ) ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، ط8، 1423هـ ، دار طيبة ، السعودية .
(26) شرح الرسالة التدمرية، محمد عبد الرحمن الخميس ، ط١، 1425هـ - 2004م، دار أطلس الخضراء للنشر، الرياض.
(27) شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، محمد الصالح العثيمين ت (1421هـ) ط بدون ، دار الوطن للنشر، الرياض .
(28) شرح العقيدة الواسطية ، محمد الصالح العثيمين، ت (1421هـ) خرج أحاديثه: سعد الصميل ،ط 2 ، 1415هـ دار ابن الجوزي، الدمام.
(29) شرح كتاب التوحيد من كتاب صحيح البخاري، عبد الله بن محمد الغنيمان، ط 2، 1422هـ -2001م، دار العاصمة الرياض.
(30) الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت(276هـ) ، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، 1423 هـ .
(31) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، البُستي ت(354هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، 1414هـ-1993م ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

(32) صحيح الجامع الصغير وزياداته ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي الألباني ت(1420هـ) ط بدون ، المكتب الإسلامي .
(33) الصفدية، لأبي العباس أحمد عبد الحليم بن تيمية (ت (728هـ)، 1420هـ - 2000م ، دار الكتب العلمية، بيروت.
(34) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن قيم الجوزية ، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله ، ط2، 1412هـ دار العاصمة، الرياض.
(35) العلو للعلى العظيم، وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن صالح البراك، ط 1 ، 1420هـ - 1999م، دار الوطن، الرياض.
(36) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ت(1421هـ) ، ط3، 1421 هـ ، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
(37) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، ت (711هـ) ط5 ،1412هـ دار صادر، بيروت.
(38) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه، ط بدون، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين.
(39) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، ت(1421هـ)
(40) جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، ط الأخيرة ، 1413هـ دار الوطن - دار الثريا .
(41) مجموعة الرسائل والمسائل ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت (728هـ) ،تحقيق الحسين بن محمد الليبي ، ط بدون ، دار اللؤلؤة ، الناشر : دار أطلس الخضراء .
(42) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، أبو عبد الله محمد أبي بكر بن قيم الجوزية، ت (751هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط2، 1414هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.
(43) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت (241هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1 ، 1421هـ-2001م ، مؤسسة الرسالة .
(44) منهاج السنة النبوية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني
(54) (ت 728هـ)، ط بدون ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
(46) النهج الأسمى في أسماء الله الحسنى ، محمد بن حمد الحمود، ط 1، 1413هـ - 1992م، مكتبة الإمام الذهبي ، الكويت.